جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مكملة لنيل شهادة: الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

العنوان

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة حالة الجزائر2000-2019

اعداد الطالبتين:

-مروش حدهم

-جياب شهرزاد

تاريخ المناقشة:

امام لجنة المناقشة المكونة من:

.....	**جامعة محمد بوضياف–المسيلة**	**رئيسا**
د. عايد لمين	**جامعة محمد بوضياف–المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
.....	**جامعة محمد بوضياف–المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019.

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا الى من لا يحلو الوجود الا بوجوده.

من كرس جهده وحياته لإسعادنا

الى من تحرق شوقا لنجاحي.

الى فخري وعزتي أبي الغالي أطال الله

عمره وأدام عليه

وافر الصحة والهناء سائلة المولى عزوجل ان

يقدرني على رد بعض من فضله.

الى من افنت شبابها لتراني ناجحة متألقة.

الى من اتعبت نفسها بتربيتي.

إلى من سهرت لسهري وفرحت لفرحي أمي الغالية

أطال الله عمرها، وأدام عليها وافر الصحة والهناء.

إلى أخواتي اخواتي.

الى رفاق دربي واعز اصدقائي

إلى جميع الأساتذة الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي.

إلى كل عائلتي حفظها الله.

"حدهم–شهرزاد"

المقدمة

المقدمة العامة:

امام الاهتمام المتزايد و السباق بين مختلف الدول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما بعد الازمة المالية و الاقتصادية العالمية و التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية و ازمة منطقة اليورو و الانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار هذا الى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تسعى كل الدول خاصة النامية منها جاهدة الى توفير كل الظروف المواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الجزائر كغيرها من الدول النامية ليست بمنأى عن هذه التحولات مما يستدعي انتهاج سياسات و إصلاحات تهيئ بيئتها الاقتصادية المناسبة و إقرار سياسة الباب المفتوح امام الاستثمار الأجنبي لتلائم هذه التطورات و لأجل الاستفادة من مزاياها و لتعزيز قدرتها التنافسية في عالم مفتوح امام التجارة و امام الاستثمارات الأجنبية و الدخول في دائرة النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الانصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين الأجيال المختلفة.

ان الجزائر وكونها من البلدان النامية فقد مرت بتغيرات صعبة حيث كان اقتصادها منهارا تماما بعد الاستقلال. و بناها التحتية مدمرة لذلك سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا النهوض بالاقتصاد الوطني عبر استهدافها للقطاعات التي ترى فيها القاعدة الأساسية لبنائه وقامت بتبني جملة من التعديلات و التصحيحات الهيكلية و كذا وضع سلسلة من برامج الإنعاش لتحقيق التنمية المستدامة بجميع بعادها كما قامت بسن جملة من التشريعات بهدف تشجيع الاستثمار المحلي و استقطاب راس مال اجنبي عبر وضع جملة من الحوافز لجذبه كون هذا الأخير اصب أداة هامة لتحقيق و دعم التنمية المستدامة في أي اقتصاد خطرا للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات و التي تجعل منها قوة اقتصادية رقم واحد في العالم و الضلع الرابع إضافة الى مؤسسات بروتن وودز و في ظل سعي الجزائر الى تنويع اقتصادها و الخروج من دائرة التبعية للبترول و امام الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار المحروقات و ما نتج عن ذلك من انخفاض في حجم الاحتياطات الجزائرية من العملة الصعبة و ما نتج عن ذلك من تعليق انجاز بعض المشاريع و التي تساعد على تحقيق التنمية للاقتصاد الجزائري بسبب عدم كفاية مصادر التمويل المحلية و لذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأفضل لدعم التنمية المستدامة في الجزائر بإبعادها المختلفة.

1-إشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

*الى أي مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

2-الأسئلة الفرعية

لإبراز ملامح الإشكالية بصورة واضحة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ماهي محدداته؟
- ✓ ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وماهي ابعادها؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر؟ و ما هو واقع كل منهما.

3-فرضيات الدراسة

دراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ الاستثمار الاجنبي المباشر ذلك الاستثمار الذي يعبر عن انتقال تام للعملية الإنتاجية المقدمة من الدول الأجنبية
- ✓ تقوم التنمية المستدامة على تحقيق أحد الابعاد الثلاثة البشري والبيئي والتي تسمح بتلبية احتياجات الاجيال الحالية دون المساومة على قدره الاجيال القادمة على تلبيه
- ✓ ثالثا الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة عاملا يؤثران ويتأثران بالأخر سلسينا في التأثير على الصعوبات والتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة.

4-اهداف البحث

نحاول من خلال هذا البحث الوصول الى مجموعه من الاهداف تتمثل فيما يلي:

*توفير إطار نظري الشامل لكل من الاستثمار الاجنبي والتنمية المستدامة بالإضافة الى معرفه الدور ممكن استثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة التي خاصه في الدول النامية.

*اعطاء صوره حقيقيه عن واقع وافاق الاستثمار المباشر في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادي.

* تسليط الضوء على التنمية المستدامة في الجزائر الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيه لمواجهه التحديات الحالية والمستقبلية

5-اسباب اختيار الموضوع

*يعود السبب وراء اختيار هذا الموضوع الى الصلة التي تربط موضوع البحث بتخصص الدراسة باعتبار ان الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة موضوع الساعة البارز الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر في احداث التنمية المستدامة

*رغبتنا في التعرف على واقع وافاق كل من الاستثمار المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر

6-الدراسات السابقة

*فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006

*محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة متقدمة لنيل شهادة مذكره الدكتوراه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعه الجزائر 2006

*رفيق نزاري الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حاله الجزائر تونس المغرب مذكره ماجستير جامعه بأتنه 2007 -2008.

لكن لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة اذ حاولنا في بحثنا هذا محاوله الربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة نظريا واستشهدنا ببعض الدراسات الموضحة لذلك ثم قمنا بالدراسة بدراسة ذلك يا القياسية بالإسقاط على حاله الجزائر

7-المنهج المستخدم في البحث

ان طبيعة الموضوع جعلت من معالجته تتطلب استخدام منهجيه رئيسيين هما:

- **المنهج الوصفي التحليلي**

الذي يركز على وصف متغيرات الدراسة وتحليل طبيعة الظاهرة والعلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة ال إطار معالجة الإطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة وكذلك بعض الظواهر الاقتصادية لظاهرة البطالة باهتمام عديد من الباحثين.

- **المنهج الاحصائي**

الذي يمركز على التحليل لمتغيرات اقتصادية عن طريق معطيات لبعض الجداول والاحصائيات

8-صعوبات البحث

من بين الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا فيما يلي:

- ندرة المراجع باللغة العربية خاصة المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة .
- صعوبة توفر الاحصائيات و عدم تجانسها وتضاربها من مصدر الى اخر الحصول عليها على شكل سلاسل زمنيه.
- نقص المراجع والمصادر الحديثة في هذا الموضوع وعدم تماثل بعض الحقائق الواقعية مع التحليل النظري مما يصعب عمليه التفسير والتحليل.

9-تقسيمات البحث

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه إلى مبحثين وتناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فقد تضمن حوافز، مخاطر، انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة، إذ تم في المبحث الأول تناول ماهية التنمية المستدامة ليتم بعد ذلك التطرق في المبحث الثاني مؤشرات، متطلبات، مقومات التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل تحت عنوان دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما المبحث الثاني فقد تضمن الحالة الراهنة وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

خطة البحث

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار، أهدافه، وانواعه

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: اشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع: اهداف النظريات المفسرة للاستثمار

المبحث الثاني: حوافز مخاطر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مبادئ واهداف التنمية المستدامة

المطلب الرابع: ابعاد التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مؤشرات متطلبات، مقومات التنمية المستدامة

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة

الفصل الثالث: دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المطلب الأول: مناخ الاستثمار افي الجزائر.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثاني: الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الثالث: تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

سعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية لخدمة التنمية المستدامة تقوم البلدان المضيفة لاسيما النامية منها بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات أملا في الحصول على المزيد من الاستثمارات ،فقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة باعتباره أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية حيث لم تكن العديد من الحكومات ترحب كثيرا بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق أهدافها دون الاهتمام بتحسن اقتصاديات تلك الدول ولهذا تسعى الدول وخاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين الاستثمار الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر الاجنبي تجنبا للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه نظرا لما يكتسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية .

ومن خلال ما سبق سوف نقوم بدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم أهدافه انواعه وأشكاله.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار، أهدافه، وانواعه

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته او جهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او أجنبي او مع الدولة او مع مواطنيها في إنشاء مشروع او مشروعات مشتركة.

ويتميز الاستثمار المباشر بطابع مزدوج الاول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في بلد المضيف والثاني ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع أي الاستغلال المباشر للمشروع[1]

ويرى د. طارق الحاج الاستثمار بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في عملية الإنتاجية من جل تكوين رأس مال[2]

الفرع الثاني: اهداف الاستثمار

- من اول الاهداف التي يسعى المستثمر الى تحقيقها، الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها .
- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمار الاجنبية اليها
- ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبة خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها .
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمرة فيها حيث ان اجرة الايدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة **النقل ضئيلة وبالتالي** عامل مشجع أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمرين للحصول عليه .

[1] يحيى عبد الرحمن رضا، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، دار النهضة العربية، مصر - القاهرة - سنة 1994 ،ص18.
[2] طارق الحاج - علم الاقتصاد ونظريته - دار النشر والتوزيع- الأردن -عمان، سنة 1998 ،ص123.

- ومن اهداف الشركات الاجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها
- سهولة قيام الشركات الاجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاضها الاسعار وانواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة راس المال لديها
- تستفاد الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذا انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات

وهذه مجموعة من الاهداف التي يسعى المستثمرين لتحقيقها من خلال قيامهم بالاستثمار خارج موطنهم الاصلي[3].

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار

يتنوع مفهوم الاستثمار بحيث ينقسم إلى مجموعة من الأشكال التي تساهم في تحقيق النسب الربحية المرتفعة، والتنمية الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، وفيما يلي تفصيل لأهم أنواع وطرق الاستثمار:

- الاستثمار العقاري: يعد الاستثمار العقاري من أشهر طرق الاستثمار و يتم من خلاله استثمار مجموعة من العقارات التجارية، حيث يتم شراء وبيع العقارات التجارية أو السكنية إضافة إلى الأراضي السكنية أو الزراعية، والتي يتم شراؤها وبيعها بهدف الاستثمار السكني أو التجارة الزراعية.
- صناديق الاستثمار: ويطلق عليها بالإنجليزيةMutual funds ، ويتم تعريفها بأنها أداة استثمارية يتم إدارتها من خلال مدير الاستثمار، حيث يمكن للمستثمرين من خلالها الاستثمار عن طريق الأسهم أو السندات أو أدوات استثمارية أخرى، حيث يتم تقييم صناديق الاستثمار في نهاية يوم التداول ويتم تنفيذ معاملات بيع وشراء الأسهم بعد إغلاق السوق.
- استثمار الأسهم: ويتم من خلالها الاستثمار بالأسهم الدولية والمحلية، وتعتبر عنصر أساسي من عناصر صناديق الاستثمار المشتركة والبورصة، والتي يتشارك فيها مجموعة من الأفراد برأس مال معين ونسبة ربح معينة.
- استثمار التبادل التجاري: ويطلق عليها بالإنجليزيةtraded funds ، ويتم تعريفها بأنها أداة استثمارية يتم تداولها في البورصة وخلال يوم التداول على عكس صناديق الاستثمار المشتركة والتي يتم تداولها في نهاية اليوم الاستثماري.

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDالاستثمار الأجنبي المباشر على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة

[3] حسني علي خريوش وآخرون - الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، سنة 1999 ،ص180

مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[4]".

كما يمكن تعريفه: "انه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم. في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر[5]

المطلب الثالث: اشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المشترك والمملوك بالكامل للمستثمر وشركات متعددة الجنسيات.

1-الاستثمار المشترك

أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، أو الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ [6]"

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

عرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو شركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

3-شركات متعددة الجنسيات

هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية و في نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

---

[4] OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.

[5] زغيب شهر زاد, الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر, العدد08 ,بسكرة, 2005 ,ص:7

[6] عبد السلام أبو قحف, اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي, مرجع سابق, ص: 48.

تختلف العوامل التي تساهم في جذب المستثمر إلى الدولة المضيفة للاستثمارات حسب طبيعة ونوعية العوامل المساهمة في استقطابها والتي تختلف من دولة إلى اخرى. فيما يلي عرض للمؤشرات التي أ تلعب دور رئيسا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **حجم السوق**: استناداً للدراسات السابقة في هذا المجال، يتم اتخاذ الناتج المحلي الجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي للفرد أو معدل نمو السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق. يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، الخ. لذلك فان اشارة معامل حجم السوق يتوقع أن تكون موجبة
- **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي**: تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. نستعرض فيما يلي أهم تلك المؤشرات:
  - **التضخم**: يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار
  - **الكتلة النقدية :يساهم** ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض
- **مؤشرات القطاع الخارجي**: تتنوع المؤشرات التي تقيس أهمية التجارة الدولية في استقطاب أو استبعاد الاستثمارات الأجنبية
- **مؤشرات الحرية الاقتصادية :تختلف** مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحديد اشارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة
- **مؤشرات أخرى كالإنفاق الحكومي الرأسمالي**: هو الانفلاق مخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية والانفلاق على البنية التحتية كالإنشاءات الجديدة، مثل بناء الجسور، والمطارات، والموانئ، والطرق، الخ.

المطلب الرابع: اهداف النظريات المفسرة للاستثمار

1-نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا و المعارف الإدارية...الخ[7].

2-نظرية الحماية[8]

[7] عبد السلام أبو قحف, اقتصاديات الاستثمار الدولي, المكتب العربي الحديث, الإسكندرية, الطبعة الثانية, 1991 ,ص: 72 1

[8] فليح حسن خلف, التمويل الدولي, مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع, عمان, 2004 ,ص: 18 .1

نتيجة للانتقادات التي وجهة لافتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

3-نظرية دورة حياة المنتج:

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها ريمون فارنون على أن المنتوج له دورة حياة يمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة :مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور.[9]

المبحث الثاني: حوافز مخاطر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الموال الدولية التي تجرى في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها.

-تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

-كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة، كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

-يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.

-استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصاداتها.

-يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة.[10]

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

[9] أبو قحف عبد السلام, نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية, مرجع سابق, ص: 62.
[10] - حميد الجميل، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا ،ط1 -طرابلس – ليبيا – ص 385

-عندما يصل الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية، في الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية[11].

- تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى. و يعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقة.

- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفعاتها.

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر

***انعكاساته على التنمية الاقتصادية**

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يولد اثرا ايجابيا في تحسين جوده الصناعات المحلية ومن ثم زياده في الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وهذا ما اشارت اليه دراسة 1982 وايضا فان المباشر يؤدي الى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة وزياده الإنتاجية وهذا ما اشارت اليه دراسة عام 2008 والى ذلك يؤدي هذا النوع من الاستثمار الى ايجاد اثار ايجابيه في سوق العمل وامتصاص جزء من البطالة وكذلك الدراسة التي اجراها معهد بروكن التي غطت مجموعه من الدول الأمريكية اللاتينية واسيا وافريقيا ووجدت ان الدولار الذي يقدمه الاستثمار الاجنبي المباشر يولد دولارا اخر في الاستثمار المحلي وهذا يؤدي بالتأكيد على احداث تنميه مضيف في قدر معين حسب نوعه وحجمه الاستثمار المباشر فيه ولكن الى جانب هذه المنافع فان الاستثمارات المباشرة لا يخلو من اخطار المعينة تتعلق بالبيئة او بتبعيه الاقتصادية للدول الأجنبية

***الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في التنمية الاجتماعية:[12]**

يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاجتماعية عن طريق خلق فرصه جديده للعمالة المحلية ومن ثم الارتفاع بمستوى التوظيف وبثالث تساهم في الحد من مشكله البطالة التي تعاني منها معظم الدول النا زياده راس المال الاجتماعي وذلك نتيجة لما تقوم به هذه الشركات من رسب بعض الطرق الخاصة بها وما الذي شبكات الماء والكهرباء والاتصالات انه يحد من استنزاف العقول البشرية اذا تجد العمالة الماهرة والخبرات او الكفاءات الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات بدلا من الهجرة الى خارج البلاد ومن هنا يمكن ان يؤثر الاستثمار ال في تدليك تدريب العملات ورفع الاجور وانتاج المزيد من المنتجات المتطورة التي تؤثر في الواقع الاجتماعي للبلدي المضيف.

***الاستثمار الاجنبي المباشر والانعكاسات البيئية:**

[11] صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية،ط2 ،مصر،2003،ص23.

[12] لاستثمار الاجنبي المباشر على التنميه والتنميه المستدامه في بعض الدول الاسلاميه الاستاذ الدكتور عدنان داود محمد العذاري 2016 استخدام طريقه تحويلات جونسون لتقنيه البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان لمده 1991 2010 الصفحه 75

الاقتصادي ككل ام في زياده القدرات الإنتاجية في البلدي المضيف ولكن الى جانب هذه المنافع توجد تكاليف هذه التكاليف تتمثل بالأخطار البيئية كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية التي تؤدي الى خفض منافع التنمية الاقتصادية وذلك اكد ولذلك اكد الذين يعملون في مجال في مجال التنمية المستدامة انه من دون اطار بيئي منتظم فان التحرر يسرع من عمليه التحلل البيئي تأثيرات الاستثمار الاجنبي المباشر عن الأنشطة الاخرى ويمكن للسلطات والشركات تطبيق نظم الإدارة البيئية لتقييم الاثار المحتملة لمشاريع الذي يتبنى ممارسات ملائمه بيئيا وبتال يمكن اداره الاستثمار المباشر بطريقه تؤدي الى تقليل اثاره الضارة على البيئة وهذا ما اشار اليها الصندوق قد نقد الدول في دراسة له اضاءه ان الاستثمار الاجنبي المباشر ي في الإنتاجية وملوثات بيئية اقل وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا الاحدث و الانظف.

***الاستثمار الاجنبي المباشر والبعد المؤسسي:**

يعد للاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل بنقل التكنولوجيا والخبرة التقنية والكفاءة والمهارات الإدارية وايضا ادخال التكنولوجيا الانظف والحس لتحقيق التنمية المستدامة ومن خلال ذلك لا شك ان هناك علاقه ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة باعتبارهما يعالجان القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذاتها وبذلك يمكن ان يكون الاستثمار المباشر في خدمه التنمية المستدامة اذا تم اداره هذا الاستثمار بطريقه تتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة وعندها نحصل على نمو اقتصادي مستدام باستخدام تك فيفا وصديقه للبيئة[13]

[13] لاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية الاستاذ الدكتور عدنان داود محمد العذارى 2016 استخدام طريقه تحويلات جونسون لتقنيه البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان لمده 1991 2010 الصفحة 76

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر ندرك أن الاستثمار المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من أشكال انتحال الأسواق بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري، مما جعله يكون مقصد لعديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء كما أن العمل على تعظيم المنافع وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

فالكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل العجز في تمويل استثماراتها فاتخذتها كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها، ومن أجل تعيين ذلك لابد من توفير مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي ملائم يكون له دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للتنمية المستدامة

تمهيد

تعد التنمية المستدامة من الأنماط التنموية المعاصرة الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية منشودة من جهة ووضع تشريعات وسن قوانين للمحافظة على البيئة من جهة أخرى، فهي تلعب دورا مهما في تلبية احتياجات التنمية المتوازية من خلال الموائمة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وقدرة النظام البيئي بعناصره الأساسية في الاستمرار، وتعد المؤسسة الاقتصادية الهيكل القائم والمحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي باعتبارها النواة الأساسية من خلال وضع اهتمامها في مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح جديد يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجياتها .

ومن خلال ما سبق نقوم بدراسة الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

ان التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي. لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم تنمية الدول المتخلفة، أي أن تلك الدول لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

***التنمية كرديف للنمو الاقتصادي:** امتدت هذه المرحلة تقريبا منذ بداية الحرب الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين وكانت التنمية في هذه المرحلة تقاس بمؤشر نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي، ويستخدم هذا المؤشر في الوقت نفسته مقياسا لمدى النمو الاقتصادي المتحقق

***التنمية بالمعنى النمو والتوزيع:** ركزت التنمية في هذه المرحلة التي غطت الفترة من منتصف الستينات وحتى مطلع العقد السابع من القرن العشرين على مشكلات الفقر والبطالة وللمساواة. وذلك لان مفهوم التنمية لم يعد يعني في هذه المرحلة كم النمو الاقتصادي، وإنما أيضا كيفية توزيع هذا النمو على السكان والمناطق داخل الدولة الواحدة، واستخدم في سبيل ذلك مؤشرات جديدة في قياس التنمية إلى جانب مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي[14].

عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات الÐتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما. واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على "أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[15]

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

- ❖ أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات ن بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد
- ❖ أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها
- ❖ أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد

[14] ماجدة أبو زنط، قياس التنمية المستدامة ومعاييرها، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، الأردن، 72.ص، 2005 ، 1 العدد، 3 المجل

[15] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربة الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009 ، ص 23.

- ❖ أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا
- ❖ التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.
- ❖ تلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان.
- ❖ تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.
- ❖ تعتمد على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

المطلب الثالث: مبادئ واهداف التنمية المستدامة

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

- **مبدأ ترقية السلم**: إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحروب والنزاعات والتي تؤدي إلى خلق المآسي الإنسانية من تفشي الأمراض والأوبئة وارتفاع نسبة الأمية والهجرات الجماعية وتحطيم البنى الصحية والصناعية والتربوية للمجتمعات وعليه فإن من الواجب على المجتمع البشرية النهوض بمبدأ التفاهم وثقافة التسامح بين الأفراد والشعوب والثقافات .
- **مبدأ الاستهلاك المتوازن**: إذ تتجسد التنمية المستدامة في مراجعة طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لسكان المعمورة .
- **مبدأ النهوض بالتنمية الريفية**: يعيش 60 % من سكان العالم في الأرياف وهي تضم ثلاثة أرباع فقراء العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر (أقل من دولار واحد في اليوم) وبذلك لا حديث عن التنمية المستدامة دون تحسين أوضاع الحياة لهؤلاء الأفراد .
- **مبدأ احترام حقوق الإنسان**: إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب احترام حقوق الإنسان بأبعادها السياسية والاجتماعية والتربوية والصحية والعقائدية.
- **مبدأ العمل على تجسيد حقوق المرأة**: إن التنمية المستدامة تنبغي أن تؤسس على عدم التباين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات .
- **مبدأ الشفافية**: وهي التعبير الحر عن الآراء مثل حرية المنافسة والمشاركة للمواطنين على جميع المستويات والمساهمة في صنع القرار وتشكيل السياسات المرتبطة بكل ميادين حياة المجتمع.

- **مبدأ المحافظة على البيئة:** لأن التنمية المستدامة تتعارض في جوهرها مع نظام بيئي غير متزن .
- **مبدأ مكافحة الفقر والحرمان والتخلف:** وهي الالتزامات التي تبنتها المجموعة الدولية في إطار التنمية المستدامة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين.
- **مبدأ التعدد الثقافي:** ويتجسد في شعار (إغناء وتنوع ثقافيتنا هو أساس قوتنا الجماعية)
- **مبدأ محاربة الأمراض الفتاكة:** إن الأمراض الفتاكة كالإيدز مثلا تهدد وتعرقل كل المجهودات التي تبذلها الشعوب والأمم من أجل تنميتها المستدامة.

اتفق المختصّون على تحديد بعض المبادئ الأساسيّة للتنمية المستدامة من خلال المؤتمرات العالميّة التي عُقدت لتدارس خططها، وتعتمد هذه المبادئ على العلاقة بين النموّ من جهةٍ بوصفه متطلّباً بشرياً والبيئة من جهةٍ أخرى بوصفها وسط حدوث الأنشطة البشريّة كلّها، وأهمّ هذه المبادئ:

***استخدام أسلوب اعتماد الخطط:** كثيرٌ من السياسات المتبعة في بعض البلدان هي التي تتسبّب بتدهور التربة؛ نتيجة اتباع أساليب غير راشدةٍ في الزراعة والتسميد والريّ؛ ممّا يتسبّب بتناقص إنتاجيتها، لذلك عمدت التنمية المستدامة إلى استخدام أسلوب اعتماد الخطط التنموية لتحقيق النظم الفرعية التي تؤدّي إلى تحقيق التوازن البيئي.

* **المشاركة الشعبية:** اعتمدت التنمية المستدامة على مشاركة مؤسّسات المجتمع المحليّ في وضع الخطط والإستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المنطقة؛ حيث يستطيع أبناء المجتمع المحليّ تحديد أولويات التنمية بدقةٍ أكبر، ويزيد ذلك من تحقيق الفائدة المرجوّة من التنمية.

* **الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية:** خاصّةً الموارد المتناقصة مع الحفاظ على التوازن البيئيّ.

الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات مرامي ذات طابع عالمي يطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة با مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية.

وعلى كل حكومة أن تقرر سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية .والمهم مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- ضمان توافر المياه الخدمات ال صرف الصحي للجميع وإداراتها إدارة مستدامة
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره* *
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر.[16]

المطلب الرابع: ابعاد التنمية المستدامة

1-هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد[17]" .

2- ويرى باحثون آخرون أن " أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع[18]" .

[16] الجمعية العامة- البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال- قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥- -٧٠/١ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - 21أكتوبر 2015 ص 49

[17] ثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأسالب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 39.ص، 2006

[18] اتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003 ،ص 189.

3- ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة[19]" .

4-وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أنه "كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئيا واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية" .

من هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر .والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول رقم 1: الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن العدد 35 ، العدد 1 ،جانفي (كانون الثاني) 2008 ،ص. 177

[19] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009 ، ص 23

المبحث الثاني: مؤشرات متطلبات، مقومات التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وابحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة الى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

1-مؤشرات التنمية المستدامة

*__نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي__: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة.

*__نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي__: يعرف تكوين راس المال الثابت الاجمالي بانه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الراسمالية كالأبنية والإنشاءات و المكائن و الآلات ووسائل النقل.

*نسبة الصادرات الى الواردات

*مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية

2-المؤشرات الاجتماعية:

*معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

*معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

*معدل الأمية بين البالغين:

*معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي

*نسبة السكان في المناطق الحضرية:

*حماية صحة الانسان وتعزيزها:

3-المؤشرات البيئية

*نصيب الفرد من الاراضي الزراعية

*التغير في مساحات الغابات والاراضي الحرجية

*التصحر

4-المؤشرات المؤسسية

*عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي: وهو قياس اعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

*الانفاق على البحث والتطوير: ويمثل حجم الانفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

- **ثبات عدد السكان**

تستند فكرة ثبات عدد السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم تتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق حملها، كما أنه لا يمكن لأي تحسينات في البيئة الأساسية الخدمية (المستشفيات، المدارس، الجامعات، النوادي الرياضية والثقافية، ودور السنيما.

والبيئة الاقتصادية (البنوك، الطرق والجسور ووسائل النقل بجميع أشكالها) والبيئة الأساسية الإدارية (الحاكم، أقسام الشرطة، وسائل الإطفاء) والبيئة الأساسية الثنائية الهدف (خدمية واقتصادية) أن تتحملها غلى هذا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في المجتمع العربي في عدم التناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة والتركيب العمري للسكان ونسب الإعالة (غابة صغار السن على التركيب السكاني مما يجعله غضا، وانخفاض نسبة كبار السن مع اتجاهات للارتفاع مع مرور الزمن مع ارتفاع نسب الإعالة) وضعف مساهمة الإناث في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتدني الخصائص السكانية وتشوه التوزيع الإقليمي للسكان وقصر زمن تضاعف السكان وزيادة نسب الفقر بين السكان، مما يترتب عليه قاعدة الموارد الاقتصادية بأكثر مما تحتمل وتدميرها مع الزمن ونشوب النزاعات القبلية والعرقية.

- **مكافحة الفقر[20]**

جاء مشروع وثيقة استراتيجية تخفيض الفقراء من بين أهم المشاريع المطروحة لمكافحة ظاهرة الفقر، وكاستجابة وتأكيد لما اتفق عليه ما بين 189 دولة في مؤتمر الألفية، حيث تعهدوا على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الثمانية للألفية ألا وهو القضاء على الفقر، ويتمحور هذا الهدف على – :خفض نسبة الفقر للناس الذين يقل دخلهم عن الدولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي) 2015- 1990)وتعني هذه الوثيقة بأعداد خريطة تنجز من البلدان لتساعدها في توجيه السياسات العامة في ما يخص ظاهرة الفقر، وهي ترتكز على القيام بأعمال مشاركة لا تشمل فقط الحكومات والجهات المانحة، ولكن أيضا المجتمعات وفئات المجتمع المدني، بالإضافة إلى هذا فإنها تركز على النتائج التي تفيد الفقراء، والآخذ بمنظور كلي وطويل الآجل والتأكيد على الشفافية والخضوع للمساءلة،

[20] إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز أبن خلدون للدراسات الائتمانية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997 ،ص 51.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة

1-النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة الدخل القومي وكثرة الأسواق وتنوع السلع وتوفير فرص عمل أكثر وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء وكلها عوامل تساعد فى تحقيق التنمية المستدامة.

2-النمو الاجتماعي

إلغاء الفروق بين سكان العالم ومكافحة التمييز العنصري القائم على أساس اللون أو الدين أو الطائفة واتحاد الناس سويا لتحقيق التنمية المستدامة.

3-الحفاظ على البيئة

حماية البيئة من أهم مقومات التنمية المستدامة ويتطلب ذلك من الحكومات العمل سويا على وضع قوانين لترشيد الاستهلاك في الماء والطاقة ويجب أيضا مكافحة أشكال التلوث المختلفة التي تؤدى إلى أضرار كبيرة في البيئة المحيطة.

3-حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ وحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية الأرضية.

4-القضاء على الفقر والجوع

تعميم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والاهتمام بالتعليم وتعزيز الابتكار والبنية التحتية والتعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية لخلق بيئة من السلام والتنمية المستدامة.[21]

[21] الموقع الالكتروني –معلومات -مقومات التنمية المستدامة 1 يناير، 2020

خلاصة الفصل

يكمن هدف التنمية المستدامة في تحقيق نمو اقتصادي بالإضافة إلى الاهتمام بالتوزيع العادل لثمار النمو مع المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا هاما في عملية التنمية باعتباره أداة وهدف التنمية وتعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد وتتطلب تغيرات هيكلية وعميقة في الاقتصاد الوطني، وترتكز محدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية والطبيعية ، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية ، وأيضا الاعتماد على أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية مع مراعات العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتطوير أساليب الإنتاج.

الفصل الثالث:

دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

لقد اعتمدت الجزائر خلال فترة خلال فترة السبعينيات وكذا الثمانيات على الاقتراض الخارجي كوسيلة للوفاء بحاجياتها المالية والنهوض بالتنمية الاقتصادية ، وكانت نظرتها تتسم تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن مع نهاية الثمانيات بدأت نتائج الاقتراض الخارجي تظهر جليا من خلال أزمة مديونية خارجية حادة مما اضطرت إلى إعادة النظر في سياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبحت ترى فيه أحسن ما هو من التدفقات من خلال قيامها بمجموعة من الإصلاحات وتوفير العديد من الحوافز والامتيازات لأجل جلبه وتفعيله على أرض الواقع.

إن وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة عميقة للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة ومقدار اتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء القيود الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة القوى المحركة لها وما تحدثه هذه القيود من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد.

المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

سنتناول من خلال هذا المطلب إبراز مختلف عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر

1-المناخ الجغرافي والطبيعي:

على عكس الدول الافريقية تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها بـ 2381741 كلم وبهذا تعد أكبر دولة افريقية، كما لها شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا وتونس وليبيا شرقا، أما من الغرب فيحده المغرب وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي، تتوسط الجزائر بلدان المغرب العربي وهي بوابة إفريقيا ومنفذ مهم لأوروبا حيث يتميز مناخها بتنوع الإقليم من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري ومناخ البحر الأبيض المتوسط.

تغطي الغابات المنطقة الشمالية للصحراء على طول 1500 كلم وعرض 20 كلم تحت مشروع السد الأخضر.

تمتلك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديما وحديثا مما يؤهلها أن تكون مناطق خصبة للاستثمار.

2-المناخ الاقتصادي:

يقوم الاقتصاد الجزائري على استراتيجية استنزاف الثروات البترولية والغازية فتتمثل نسبة الصادرات من المحروقات إلى الصادرات الاجمالية 90 بالمائة في حين لا تمثل باقي القطاعات الأخرى كالزراعة 10 بالمائة.

الاقتصاد الجزائري رهين الاجراءات الربحية المحققة في الاسواق الدولية ويتوقف النمو الاقتصادي على عاملين:

أسعار النفط ومستوى تساقط الامطار حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي عند ارتفاع مستويات الأسعار النفطية وكذلك الحال عندما ترتفع كميات الأمطار المتساقطة تؤدي إلى زيادة الزراعة من الحبوب وتحقيق الاكتفاء الذاتي سجلت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا إذ بلغت 110 دولار أمريكي للبرميل الواحد أواخر شهر ماي من سنة 2013.

آليات الفساد في حركية النشاط للاقتصاد حيث تنامت شبكات اقتصادية موازية وكثرت الأسواق السوداء وتنامت أحجام الثروات وتبييض الأموال وعمت ظاهرة الرشوة التي امتدت إلى كل القطاعات سببت تعطيلا كبيرا وعائقا أمام اقتصاد البلد وذلك من إلغاء وتعطيل وتجميد المشاريع وهدر الأموال وتكاليف هذه الأخيرة.

المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ص166.

3-الطرق والمواصلات:

تتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية الأكبر في إفريقيا بـ 153000 كلم 26000 كلم منها الطريق السريع إلا أنها تفتقر إلى الصيانة الدائمة ،أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم علما أن جزء منها ضئيل مزود بالكهرباء فهي شبكة موروثة من الحقبة الاستعمارية وقصد التخفيض من كثافة استعمال النقل البري حاولت الجزائر وضع أموال طائلة في هذا القطاع ودعم المشاريع كانت قيد الدراسة والتنفيذ منذ سنوات مترو الانفاق باشر العمل منذ 2010 وكذلك فتح شبكة ربط بين الشرق والغرب أما فيما يتعلق بالنقل الجوي فيوجد 35 مطار 13 منها ترقى للمقاييس الدولية.

كما تمتلك الجزائر 40 ميناء 11 منها فقط للصيد والتجارة والمحروقات أهمها ميناء العاصمة، عنابة، بجاية، سكيكدة وغيرها.

4-تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي ما تزال متأخرة نسبيا في استخدام التكنولوجيا الحديثة مع الرداءة في الخدمات، إن أغلب المؤسسات الوطنية لا تجيد استعمال هذه الشبكة العنكبوتية في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشبكات الأجنبية.

أما بالنسبة لشبكة الاتصالات فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية حيث بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون طن خط منها 30 بالمائة لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور بشكل ملحوظ.

كما تمتلك الجزائر موارد منها الطبيعية والبشرية تتمثل فيما يلي:

-عدد سكان الجزائر ارتفع إلى 36300000 نسمة وهي إحصائيات جانفي 2011 حيث يحتل الشباب دون الثلاثين سنة ما يقارب نسبة 70 بالمائة من هذا المجموع رغم كون المؤشرات الحالية توحي بانخفاض في النمو الديمغرافي

المسجل مقارنة بسنة 1971-1975 بنسبة 3.14 بالمائة مع 1999-2005 التي كانت حوالي 1.44 بالمائة وهي تعتبر نسبة جيدة.

ولقد كانت هناك تغيرات معتبرة أين زاد معدل الأمل في الحياة بـ 20 عاما حيث أصبح يقدر العمر بـ 75 بالمائة عاما في 2008 كما لوحظ تقلص الزواج بنسبة للنسمة، فهذه الدراسة الديمغرافية تعطي توقع نمو عدد السكان في الجزائر إلى 45 مليون نسمة في سنة 2020.[22]

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلا أن هذه الأخيرة المسجلة في البلاد لم تكن تناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عما كان متوقع من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل السياسية والاقتصادية، وكذلك عراقيل قانونية وإدارية تتمثل فيما يلي:

1. العوائق السياسية والاقتصادية:

1.1. عدم الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار ذلك أن عدم استقرار المؤسسات وضبابية الواقع السياسي خاصة في العشرية السوداء(1991-2001) وما صاحبها من تداعيات على جميع الأصعدة جعل الجزائر أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي وكان ذلك وراء تردد وعزوف المستثمرين الأجانب.

[22] بن عيشي عمار، بن ابراهيم الغالي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر، جامعة بسكرة، جامعة قالمة، الجزائر 2010.

يضاف إلى ذلك حالة عدم اليقين السياسي التي خلفتها الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة وهو أن بروز ظاهرة التشريع بأوامر بالنسبة لكل القوانين ذات الصلة بالاستثمار الأمر الذي أعطى انطباع بأن الجزائر لم تتوصل بعد إلى تحقيق استقرار في مؤسساتها.

2.1. مشكل العقار:

يرجع المختصون أن أحد العراقيل التي بقيت تعليق الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص هو مشكل العقار خاصة أن مشكل الاستقرار وعدم الأمن قد طوي ملفه إلى حد ما ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين وجوهر الأشكال يكمن أساس في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد الهيئات لقرار منح استغلال العقار ومن أهم العناصر التي يمكن إدراجها ضمن العنصر ما يلي:

- ✓ عدم توفر طبيعة الأراضي مع المشاريع المواد انجازها.
- ✓ ارتفاع أسعار العقارات.
- ✓ طول المدة المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنع العقار على قرار استقلاله إضافة إلى نقل الإجراءات الإدارية والقضائية.[23]

3.1. عدم وجود سوق منافسة:

يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى عدم وجود منافسة بمعنى الكلمة وهذا الوجود أنشطة غير رئيسية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في اقتصاد تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق لذلك يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب وعوامل أهمها:

- ✓ حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الاستقلال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأس مالي.
- ✓ الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها تتمثل في عملية الخصخصة والجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب.

[23] بلعوج بلعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 209، العدد04، ص:84.

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بعمليات الاستثمار وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب.
- ✓ المؤسسات العمومية لم يتم الفصل في أمرها بعدا ما بالاستقرار أو القلق أو الخصخصة وهذا لا يسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف يكون المستقبل الاقتصادي فيه. [24]

4.1. هشاشة النشاط البنكي:

بموجب التعديلات و الإصلاحات التي باشرتها الخلوة الجزائرية بخصوص قانون النقد والقرض وكان آخرها الأمر رقم 11/03 المؤرخ في :2003/08/26 الذي بموجبه أن إلغاء المادة 02 من القانون السابق رقم 10/90 حيث تم تخفيض القدرة على حماية قيمة العملة الوطنية وبالتالي رفعت عن بنك الجزائر والقطاع القانوني لحماية استثمار مع ما تبعه من اعتماد الكثير من البنوك الخاصة الوطنية، منها و الأجنبية وقد نتج عن التصفية الفجائية لبنك الخليفة وبعده البنك الصناعي والتجاري فقدان الثقة بصورة عميقة في القطاع المادي الخاص الذي ضيع مصداقيته خصوصا أن النشاط البنكي يرتكز أساسا على الثقة. [25]

2. العوائق الإدارية والقانونية:

1.2. الفساد الإداري:

يعرف البنك الدولي الفساد على النحو التالي: هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز الرشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية. [26]

فالفساد له تأثير سلبي وهذا طبقا لما جاء في تقرير التنمية كما جاء عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، حيث يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية ، بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي

---

[24] نور الدين بوسهوة، المركز القانوني للمستثمر الأجبي في القانون الدولي والجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005/2004، ص:61.

[25] نفس المرجع السابق، ص:89.

[26] محمد راتول، محاربة الفساد في دول شمال إفريقيا من الواقع وكموح مكافحته، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجمل الثلاثي من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومدراس، نوفمبر 2001، ص:10.

للضريبة بـ50% على دخل الشركات والعلمي من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـ4% ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتبار تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالرغم من التخصص المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبني انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2.2. انعدام الشفافية وتفشي البيروقراطية : [27]

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال رؤوس الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدولة المضيفة وصلاحية هذا الجهاز تكمن في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عندما يقوم المستثمر الأجنبي بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وتلعب مصلحة الجمارك دورا فعالا في هذه العملية وذلك للأسباب التالية:

- ✓ وجود تسهيلات جمركية وإدارية تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة إلى أخرى.
- ✓ احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية وخاصة فيما يتعلق بالقوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية غير قانونية وتطبيقها على كل المتعاملين الاقتصاديين وهذا ما يجعل السوق يسودها المنافسة والشفافية.
- ✓ وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات التي تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج لغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.
- ✓ انتشار الرشوة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يتحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق تسودها المنافسة غير تامة، وظهور الاحتكارات. [28]

3. عوائق قانونية أخرى:

- ✓ إن عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التشريعية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية في تشريعات القطاعات الأخرى،

---

[27] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008، ص:125.

[28] نور الدين بوسهوة، المرجع السابق، ص:16.

لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في قبال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

- ✓ لذلك من أهم العوائق العائق المالي حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري غير قادر على تمويل كل المشاريع الاستثمارية المعتمدة وبالتالي فإن المستثمرين الذين خطوا على قرار منح الامتياز من الوكالة APSI عند تقديهم طلب التمويل عن طريق البنك هذا الأخير يحدد دراسة الجدوى غير كافية وكذلك الضمانات وبالتالي لا يقدم قروض وحسب تقرير الوكالة فإن نسبة التمويل الذاتي لهذه المشاريع لا يتجاوز 50% وعلى البنك تغطية الباقي وطوقا على ذلك حتى وإن كتب القبول يتم خلال فترة طويلة جدا وهذا ما يؤدي إلى تأخير إقامة المشاريع مما يقلق المستثمرين ويجعلهم لا يثقون في الجهاز المصرفي الجزائري. [29]
- ✓ معظم المستثمرين الأجانب يعانون كثيرا من الخلل الكبير الذي يعرفه ميناء الجزائر حيث يستقبل حوالي 80% من ورادات الجزائر ولا يعمل بصفة طبيعية حسب تصريحات المستثمرين وخاصة أن هذا الميناء به أحد مراكز لأدارة الجمارك أي وبالرغم من عملها على تعديل وتحديث هيكلها إلا أنها تبقى دائما تظل عائقا كبيرا بالنسبة للمستثمرين الذين يستوردون ويصدرون وذلك من حيث تعطيل السلع في الميناء وفرض الرسوم الجمركية الكبيرة لا يستطيع المستثمر دفعها وغيرها من العراقيل الأخرى.

كل هذه العوائق المذكورة أعلاه من عوائق مالية، قانونية، جمركية، وضريبية.. الخ، جعلت المستثمر وخاصة الأجنبي يتخوف ويتأخر من إقامة مشاريعه الاستثمارية بالجزائر وبالتالي تحرم الجزائر من فرص دخول العملة الصعبة ومن تكنولوجية تقنيات جديدة، وكذلك من توفير مناصب شغل للحد من مشكلة البطالة كل هذه نتيجة لعدم تطبيق القوانين. [30]

---

[29] غزالي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال السبعينات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2000، ص:239.

[30] نفس المرجع السابق، ص:127.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي أصدرتها الى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية: المباشرة المتدفقة نحوها وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1.الحصيلة الاجمالية للمشاريع الاستثمارية المصرحة.

الجدول رقم 1: ملخص المشاريع الاستثمارية 2000-2019.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4105	99.5%	1530299	91.3%	133666	93.3%
الاستثمار الاجنبي	20	0.5%	145850	8.7%	9651	6.7%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير اللإستثمار

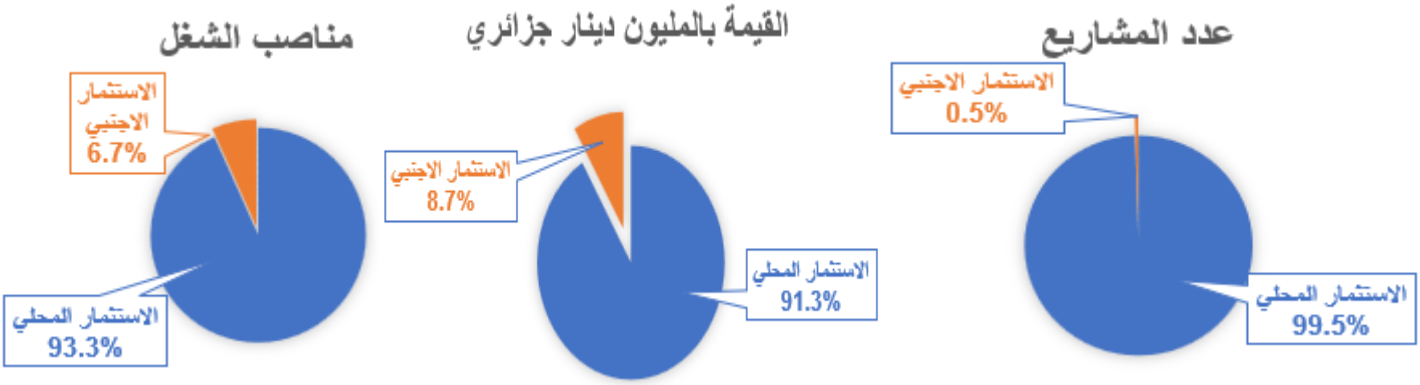

خلال الجدول نلاحظ ان عدد المشاريع المتراكمة التي تم التصريح بها بنحو 4125 مشروع بقيمة اجمالية تقدر ب 1676 مليون دينار بحيث يتضح ان الاستثمار المحلي استحوذ على 4105 مشروع استثماري مصرح به خلال الفترة 2000-2019 والاستثمار الأجنبي اخذ حصة ضعيفة بنسبة قدرت 20 مشروع استثماري في الوقت الذي قامت السلطات بتحفيزه ودعمه وسعت جاهدة لتوفير المناخ الجيد لجذبه، لكن الأرقام تبين صورة لا تتوافق مع حجم التنازلات والدعم الموفر له.

الامر الذي انعكس على عدد المناصب التي وفرتها كل منهما حيث نجد ان 133666 منصب شغل استحدث كان من نصيب الاستثمار المحلي أي ما قيمته 1530 مليون دينار وفي المقابل نجد 9454 منصب شغل وفره الاستثمار الأجنبي بقيمة 1676 الامر الذي يفتح الباب واسعا لإعادة مراجعة الأمور.

2.حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم 2: توزيع الاستثمارات المباشرة حسب قطاع النشاط 2000-2019.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون بالدينار الجزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	226	5.48%	82833	4.94%	9292	6.48%
البناء	927	22.47%	121535	7.25%	12300	8.58%
الصناعة	2293	55.59%	1038684	61.97%	92211	64.34%
الصحة	122	2.96%	55478	3.31%	4601	3.21%
النقل	3	0.07%	1617	0.10%	132	0.09%
السياحة	299	7.25%	310079	18.50%	17407	12.15%
الخدمات	255	6.18%	65923	3.93%	7377	5.15%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير اللإستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع الصناعة والبناء مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة التي تبلغ نسبتها 55.59% و 22.47% في كل قطاع على التوالي، او من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 64.34% اما قطاع البناء قدرت نسبته 8.58% اما أهميتها في قطاع النقل لم يسجل سوى 1617 من القيمة الاجمالية للاستثمارات المقررة، في حين لم يستقطب قطاع الزراعة سوى 226 مشروع بنسبة 5.48% فهو ما زال مهمشا رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال وذلك لضعف الحوافز في هذا القطاع.

3-حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الطبقة القانونية:

الجدول رقم 3: هدد المشاريع المصرح بها حسب الطبقة القانونية: 2000-2019.

للحلة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	4105	99.44%	15403739	91.3%	137877	96.20%
العمومي	14	034%	105703	6.31%	3912	2.73%
المختلط	9	%0.22	30073	1.79%	1531	1.07%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير اللإستثمار

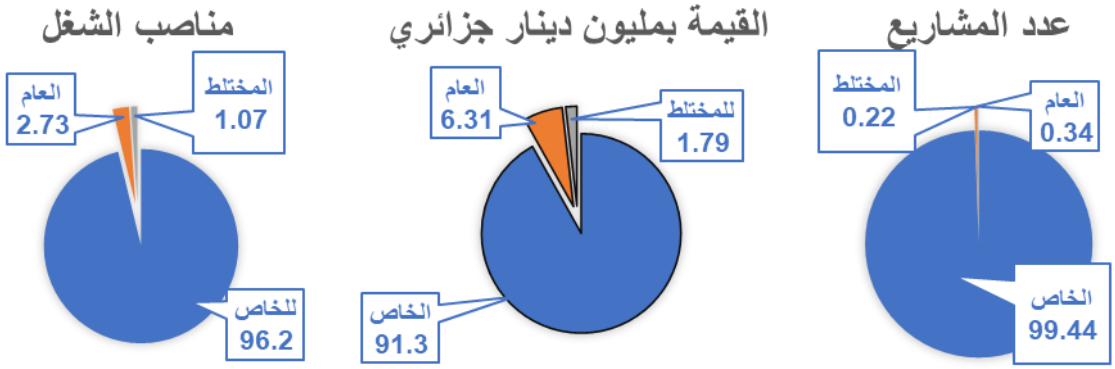

طبعا هذا الكم من مشاريع القطاع الخاص تطلب 1540373 من القيمة النقدية الكلية للمشاريع وعليه انعكس هذا القطاع على العمالة فشغل 137877 عامل أي ما نسبته 96.20% في حين ان القطاع المختلط في حدود 1531 منصب فقط ونسبة ضعيفة جدا قدرت 1.07%.

المبحث الثاني: الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

تحليل تطور بعض المؤشرات للتنمية المستدامة في الجزائر من 2000-2019

1-المؤشرات الاقتصادية:

1-1-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، يعتمد عليه لتحديد القوة الاقتصادية للدولة.

ويقصد بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسومة على عدد السكان الكلي

حيث يعد هذا المؤشر مقياسا مهما لمستوى التنمية الاقتصادية والاداء الكلي للاقتصاد

الجدول رقم 04: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000.

الوحدة دولار

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000	1.727	2001	1.703
2002	1.743	2003	2.056
2004	2.550	2005	3.039
2006	3.391	2007	3.846
2008	4.846	2009	3.771
2010	4.350	2011	5.272
2012	5.348	2013	4.2
2014	1.65	2015	1.65
2016	5.574	2017	10.87
2018	4.114	2019	4.060

المصدر: – تقرير البنك الجزائري

- البنك الدولي http://doto.albankadowali.org

http://www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تطور مستمر خلال الفترة من 2000-2012 حيث إرتفع من 1.727 دولار سنة 2000 إلى 4.846 دولار سنة 2008 وسجل أعلى مستوى له سنة 2012 بـ 5.348 دولار وسبب ذلك راجع إلى نجاعة السياسة الاقتصادية وزيادة أداء النمو في

قطاع المحروقات ليعود إلى الانخفاض بداية من سنة 2014 بنسبة 1.65 ليشهد إرتفاع خلال سنتي 2016 و2017 ويعود إلى الانخفاض في سنتي 2018 و2019 بنسبة مقدرة بـ 4.114 و 4.060 على التوالي

1-2-مؤشر الميزان التجاري:

يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ومستوى علاقتها التجارية مع بلدان العالم المختلفة ومن خلال الجدول التالي يوضح هيكل الميزان التجاري في الجدول.

الجدول رقم:05 الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	12.30	2001	9.61
2002	6.40	2003	11.14
2004	14.27	2005	26.47
2006	30.06	2007	34.24
2008	40.60	2009	27.78
2010	18.21	2011	25.96
2012	20.16	2013	9.88
2014	10.46-	2015	18.08-
2016	16.82-	2017	10.87-
2018	4.53-	2019	6.11-

المصدر: - تقرير البنك الجزائري.

- البنك الدولي http://doto.albankadowali.org

http://www.ons.dz

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائضا خلال الفترة 2000-2011 إذ ارتفعت قيمة الفائض من 12.30 دولار سنة2000 إلى 40.60 مليار دولار سنة 2008 وذلك راجع إلى انتعاش نشاط قطاع المحروقات إلا أنه سجل انخفاضا سنة 2009 ليصل 7.78 مليار دولار ليزيد في الارتفاع بقيمة

أقل من سنة 2008 ليصل إلى 9.8 مليار دولار سنة 2013 ،في حين يسجل الميزان التجاري عجزا خلال السنوات الأخيرة 2015-2019 وذلك بنسبة -6.11 خلال عام 2019 نظرا لهشاشة الايرادات الخارجية إزاء انخفاض في أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات .

والخلاصة أن الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات.

2- المؤشرات الاجتماعية:

معدل المواليد الخام 1000 من السكان

يقصد به نسبة المواليد لكل 1000 من السكان الذين يولدون أحياء.

الجدول رقم :06 معدل المواليد الخام لكل 1000من السكان خلال الفترة2000- 2019

السنوات	معدل المواليد	السنوات	معدل المواليد
2000	25	2001	24
2002	19	2003	20
2004	20.7	2005	21.4
2006	21.7	2007	23.0
2008	23.0	2009	24.1
2010	24.7	2011	25
2012	25	2013	25
2014	24.52	2015	23.0
2016	26.03	2017	26.12
2018	25.40	2019	25.76

المصدر:البنك الدولي adawli.org http://data.albank

الموقع www.statistique.mondiales.com

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل المواليد الخام لكل 1000من السكان الذي بلغ 25 بالمائة سنة 2000 قد سجل قيم متقاربة وبأقل من المعدل المسجل إلى غاية سنة:2015 وهذا ما يعكس السياسة المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تدعيم قطاع الصحة ثم ارتفع خلال سنة :2016 و2017 نتيجة الحركة الديمغرافية متبوع بتراجع خفيف سنتي 2018 و2019.

3- المؤشرات البيئية:

تشتمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والأرض والتنوع الإحيائي وحالة الهواء والموارد المائية.

3-1-مؤشرات الأراضي الزراعية المستغلة:

الجدول رقم (07): تطورات الأراضي الزراعية خلال الفترة 2010- 2019 الوحدة: مليون هكتار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مساحة أراضي	160	172	185	189	193	197	202	209	213	224

المصدر:www.ons.dz

بخصوص تطور مساحة الأراضي الزراعية فإن الجزائر قد بذلت جهود معتبرة في هذا المجال ومن بينها إقامة السد الأخضر الممتد ويوضح الجدول أن نسبة التطور تعد ضئيلة جدا حيث بلغت أعلى نسبها

وذلك بسبب التوسع العمراني الكبير خاصة بعد إنطلاق المخطط الخماسي الأول والثاني سنة:2005 بهدف تنمية قطاع السكن.

وفي الحقيقة لو قورن هذا المعدل بمساحة الأراضي في الجزائر لوجدنا أنها قليلة مقارنة بما وجد لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول إلى الأحسن.

3-2-معدل التلوث الجوي:

يعد مؤشر التلوث الجوي من أكثر المؤشرات البيئية تقدما وهو ناتج عن الغازات الملوثة للجو والمنبعثة من المصانع ويتركز هذا المؤشر أكثر في المدن الكبرى والمناطق الصناعية.

الجدول رقم(08):معدل التلوث الجوي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
كمية الغازات المنبعثة	41.891	42.123	42.499	42.889	42.888	43.395	43.396	43.771	43.632	43.815

المصدر:http://data.albank adawli.org

يتبين من خلال الجدول أن هذا المؤشر في تزايد مستمر نتيجة ازدياد عدد السيارات والمصانع ومن الملاحظ أن هذا المؤشر بعيد عن البرامج المخصصة من طرف وزارة البيئة أو حتى المؤسسات المتخصصة في هذا المجال للحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والتقليل منها.

4-المؤشرات المؤسسية:

- مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص:

هو عبارة عن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى الدولة مقسوما على مجموع عدد السكان مضروبا في 100.

ويعد هذا المؤشر مقياسا لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات، أي يشير إلى الأشخاص الذين يمكنهم استخدام الانترنت لكل 100 شخص.

الجدول رقم 09: مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص خلال الفترة 2000-2019

السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص	السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص
2000	0.5	2001	0.6
2002	1.6	2003	2.2
2004	4.6	2005	5.8
2006	7.4	2007	9.5
2008	10.2	2009	11
2010	12.5	2011	14
2012	15.2	2013	15.7
2014	19.7	2015	25.3
2016	36	2017	45.2

2018	68	2019	79

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل انتشار استخدام الانترنت كان في السنوات الأولى محتشما والذي قدر بـ 0.5 بالمائة سنة 2000 وبعدها بدأ يشهد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة إلى أن وصل سنة 2019 إلى 80 بالمائة ويعود ذلك إلى تطوير خدمات الانترنت والتخفيضات التي شهدتها في انتشار واستعمال الانترنت.

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

قامت الجزائر بإعداد استراتيجية خاصة بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث بدأت الحكومة بمعاينة المؤشرات والتحديات؛ فحددت استراتيجية منذ مطلع الألفية تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تقوم على تفحص دقيق لمدى تدهور البيئة وتوضح الأهداف المطلوب تحقيقها لمواجهة المشاكل الإيكولوجية الكبرى، ونجز هذه الاستراتيجية فيما يلي:[31]

أولا: وضع إطار تشريعي ومؤسسي

لابد من التركيز على النصوص التي تمثل القاعدة القانونية لكل سياسة تنموية مستديمة وذلك من خلال:

1. **القانون المتعلق بالبيئة:** لابد من مراجعة القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة أخذين بعين الاعتبار الالتزامات الدولية التي التزمت بها الجزائر، وبالتالي سيدرج القانون مفهوم التنمية المستدامة طبقا لما جاء في قمة الأرض بريو دي جانيرو.
2. **القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها:** سيعمد في خطوة أولى إلى إعداد قانون يحدد كيفية تسيير النفايات تسييرا محكما من الناحية الإيكولوجية.
3. **سن قانون خاص بالجبل:** سيسمح هذا القانون برسم سياسة خاصة بتنمية الجبل وتهيئته وحمايته.

[31] مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 102.

4. **سن قانون يتعلق بحماية الساحل:** سيتكفل هذا القانون بالجوانب المرتبطة بالتسيير الدائم والمستديم للساحل والمناطق الساحلية وحمايتها.

5. **إعداد قانون خاص بالسهوب:** حيث يهتم بالجانب العقاري والمسائل المتعلقة بمنح الامتياز.

6. **القانون المتعلق بتهيئة الإقليم:** هناك ضرورة لتجديد هذا القانون وجعله مطابقا لمتطلبات التنمية المستديمة.

أما فيما يخص الإطار المؤسسي فيتم ذلك عن طريق دعم المؤسسات على المستوى الوطني والجهوي؛ وإقامة نظام شامل للمعلومات الخاصة بالبيئة، وكذا تعزيز المخابر وشبكات المراقبة.

ثانيا: حماية الموارد الطبيعية

يتم حماية الطبيعة من خلال:

1. **مكافحة الانجراف المائي:** عن طريق تشجيع أعمال التهيئة وتهيئة المراعي وتحسينها.

2. **مكافحة التصحر:** حيث تطلب ذلك إحياء وإصلاح الأراضي الرعوية التالفة؛ وغرسها بالأشجار المثمرة في إطار نظام الامتياز، بالإضافة إلى إصلاح الأحواض الحلفاوية وإعادة تأهيلها، ووضع برنامج خاص لحمايتها؛ زيادة على تثبيت الكثبان بواسطة فصائل نباتية.

3. **مكافحة إزالة الغابات:** من خلال إعادة الغابات عن طريق تشجيرها ورعايتها بالإضافة إلى تحسين مستوى العاملين وحمايتهم هم كذلك.

4. **حماية الواحات:** ويتطلب ذلك تطوير الواحات التقليدية وأنظمتها الزراعية وإيجاد حل لظاهرة تساعد المياه التي أصبحت تهدد هذه الواحات.

5. **حفظ التنوع البيولوجي وتطويره:** وهذا بتحسين الوعي وتعميمه على التراث على جميع المستويات، مع أهمية تطوير التعليم والبحث في ميدان المنظومات الحيوية والوراثية والامن البيولوجي.

ثالثا: الحفاظ على الماء

يتم حماية المياه من خلال: [32]

[32] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1993، ص 14.

1. **الاقتصاد في المياه:** تحسيس المستهلكين بأهمية المياه مع ضرورة الحفاظ عليها، وإن لم يكفي نستخدم أداة التسعيرة الرادعة التي تدفع هؤلاء المستهلكين إلى الاقتصاد في استعمال الماء.

2. **حماية الموارد المائية:** عن طريق إنجاز أنظمة التطهير الحضرية وتسييرها بالإضافة إلى تقنية المصاريف المياه الصناعية.

3. **شبكة مراقبة ورصد نوعية الماء:** توفير محطات المراقبة التي تتولى مراقبة نوعية المياه السطحية الجوفية واختبارها) فيزيائيا وكيميائيا) وتوفير محطات النظافة الولائية.

رابعا: الحد من التلوث وتسيير النفايات

ويتم ذلك من خلال التدابير التالية:

1. **التلوث المنبعث من السيارات:** تطوير وقود أقل تلويثا) بنزين بدون رصاص؛ غاز البترول) .

2. **التلوث الصناعي:** تطوير أنظمة الإنتاج وتشجيع الإنتاج الأنظف عن طريق توفير التكنولوجيا المتطورة والتقنية النظيفة.

3. **الاقتصاد في الطاقة:** تشجيع مؤسسات قطاع الطاقة على مواصلة جهودها من أجل استرجاع أكبر قدر من الغازات المرسلة على المشاعل.

4. **تسيير نوعية الهواء:** إقامة شبكة لمراقبة نوعية الهواء في المناطق الحضرية وفي مستوى التجمعات السكانية الكبرى، ومتابعة مصادر الانبعاثات الموجودة وقياس التركيزات الملوثة للهواء؛ بالإضافة إلى توسيع المساحات الخضراء خاصة في المناطق الحضرية.

5. **النفايات الصلبة:** النهوض بتسيير النفايات تسييرا متكاملا عن طريق إصدار قانون يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛ يسمح للجماعات المحلية بتأدية مهامها على نحو أفضل في مجال الحافظ على النظافة والصحة العامة من جهة، وأن تساعد على ظهور ونمو أنشطة ذات علاقة بجمع النفايات ونقلها وتثمينها وتدميرها من جهة أخرى.

خامسا: حماية الساحل

إن التكفل بالساحل وتسييره بصورة فعالة يتطلب مسعا شاملا بالتضامن مع سائر التراب الوطني، ويتطلب أعمالا ملموسة وترتيبات تقنية ومؤسساتية خاصة من خلال: [33]

- الاستصلاح السياحي؛
- إزالة توحل الموانئ وجرفها؛
- التحكم في العقار والعمران؛
- استصلاح الإمكانيات الصيدية وتربية المائيات والمرجان وحمايتها؛
- إزالة التلوث البحري والساحلي والوقاية منه.

المطلب الثالث: تحديات التنمية للمستدامة في الجزائر

قبل التطرق الى التحديات للتي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي التطرق الى التحديات التنمية المستدامة في حد ذاتها.

1-تحديات التنمية المستدامة:

تدخل ضمن التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة في الجزائر منها:

-تخفيف الفقر ومحاربة البطالة ومحاربة العنف.

-نشر طرق الانتاج واستهلاك مسرول للطاقة لتفادي إصدارات الغاز، النفايات وتبذير المواد.

-ضمان حصول الجميع على موارد الطاقة، لتحسين ظروف الحياة.

-ضمان التعليم القاعدي للجميع والتكوين العام.

-خفض المشاكل البيئية التي هي أساس الامراض.

-تحسين الوصول للمياه الصالحة للشرب وتصريف المياه.

ومن اهم التحديات الجديدة المتعلقة، لتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف سنة 2019 نجد ما يلي:

[33] عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 16.

-تحقيق الاستدامة البيئية وتمويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع الى حقيقة واقعة.

-إعادة الهيكلة الاقتصادية والاخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يشيره عن تحديد للوظائف وسبل العيش.

-تدعيم أسعار الطاقة والسلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للاير الفقيرة.

-الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه والحماية الاجتماعية في الأرياف من شانه ان يوفر فرص العمل ويستصلح الأراضي ويزيد الإنتاجية الزراعية.

-تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال الى أنماط انتاج واستهلاك أكثر استدامة.

ويمكن القل ان السياسات التي تتضمن الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي السياسات الأكثر فاعلية لضمتن انتقال سلس وعادل يغتنم الفرص ويقلص أدني حجم لتكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتحديات.[34]

2-التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة.

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر يمكن ذكرها فيما يلي

2-1-ضعف معدل النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو، واعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويل لبرنامج التصنيع جعل الاقتصاد الجزائي يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر حصيلة انتاج حقيقي للثورة.

الجدول رقم (10): تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 2000-2019.

للسنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	2.56	3.00	5.60	7.20	4.30	9.90	1.68	3.37	2.36	1.63
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

[34] مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتجديدات، جمال لطرش، افري 2018، ص309.

معدل النمو الاقتصادي	3.37	2.89	3.37	2.76	3.76	3.78	3.76	1.4	2.3	4.5

المصدر البنك الدولي http://:www.ONS.dz

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

-ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة.

-تشجيع القطاعات البديلة وذات الأولوية كالقطاع الفلاحي والسياسي.

-اصلاح النظام الجبائي في سياق تشجيع الاستثمار.

-تنويع الاقتصاد الجزائري من وضعية التبعية للمواد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.

-تفعيل دور القطاع الخاص وتحفيزه واشراكه في عملية التنمية.

-توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

22--تفشي البطالة:

يحدث في الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب وبالرغم من تسجيل انخفاض في معدلاتها الا انها تبقى مرتفعة وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي بتم انشاؤها ومعظمها مؤقتة، بالإضافة الى ضعف التأهيل وتمركز البد للعاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

وسياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر في إطار برنامج الإنعاش لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج واللائق أي يظل أكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا ولا يحصلون على أجور عادلة ومع تزايد انتشار ظاهرة الفقر والهجرة السرية التي أصبحت ملاذا لكثير من الشباب البطال الى يومنا هذا.

الجدول رقم (11): تطور معدلات البطالة في الجزائر 2000-2019.

للسنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلات البطالة	29.3	29.5	27.3	25.7	23.7.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدلات البطالة	10.2	10	10	10	9	10.6	11.6	11.5	11.7	11.4

المصدر البنك الدولي http://doto.obankadauili.org

http://www.ONS.dz

ولزيادة مكافحة البطالة في الجزائر ينبغي وصع استراتيجية شاملة ترعى الاعتبارات التالية:

-تسيير اقل لمركز لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن اثر الموارد المخصصة.

-وضع الية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برنامج التشغيل.

-تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل.

-الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

-الاهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والاشغال العمومية نظرا لزيادة القدرة الاستيعابية للعمالة.

-ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

-إقامة المنشئات القاعدية الاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار لتوفير فرص عمل كافية.

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع جميع اشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي وذلك من خلال تقديم القروض.

-ادراج مفهوم التشغيل الاحضر في اليات السوق وتشجيع الهيئات الداعمة للاستثمار على تبني هذا المفهوم خاصة وان فرص الاستثمار في هذا المجال كبيرة مما يتيح فرص التشغيل تساعد على التقليل من البطالة بين أوساط الشباب من جهة والمساهمة في تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة من جهة أخرى.[35]

2-3-تفاقم شدة الفقر

[35] قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية 2003 ص 40.

لقد مضى أكثر من 50 سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر وبالرغم مما اتاحت هذه التنمية من تحسن بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة، والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الفردي الا انها ما زالت قاصرة عن للارتقاء بالغالبية العظمى من افراد المجتمع الى مصاف الدول المتقدمة بالإضافة الى تفاقم حدة الفقر.

ولغرض مكافحة الفقر في الجزائر فلقد انتهجت الحكومة مجموعة من الإصلاحات والسياسات التي تهدف في مجموعها الى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي او عمق الفقر سواء كانت هذه السياسات على المستوى الاقتصادي (برنامج الإنعاش الاقتصادي) او الاجتماعي (الشبكة الاجتماعية، الصندوق الخاص بالضمان الاجتماعي.... الخ) بالإضافة الى برامج أخرى تسعى الى مكافحة هذه الظاهرة على غرار المخطط الوطني للتنمية المستدامة.

الجدول (12) : تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

للسنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلات الفقر	22.98	23	23,40	21	18.55	16.6	18.95	15	18	19
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014					
	12	5,50	11,50	11,40	11,10					

http://www.ONS.dz

المصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2005) الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ص39.

بالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر الا انه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر واسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني ولتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

-ضرورة الاخذ بالحلول الإسلامية للقضاء على الفقر في الجزائر.

-ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثورة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة.

-تقوية وتدعيم الإدارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر.

-تشجيع القطاع الخاص في دعم برنامج مكافحة الفقر ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

2-4-التلوث البيئي

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة الا ان تفاقم حدة التلوث السيء هو الغالب نتيجة اهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر الى الأسباب التالية:

-اهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال الى غاية الثمانينات: اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية الا انها لم تدرج قضايا البيئة ضمن مخططات التنمية.

-قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة: تمتلك الجزائر ثورة نفطية وغازية هامة مما اثر على النمط الصناعي وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاثات الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات.

-ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات: الذي أدى الى عدم نظافة مختلف المناطق وبالتالي ساهم في تلوث البيئة كما لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

-ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف: تعاني محطات إعادة تطهير مياه الصرف من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب وقلة الصيانة والاستغلال.

-سوء استغلال موارد الطاقة: والذي يكمن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة التي تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية.

-النمو الديموغرافي: والتي تعتبر من اهم أسباب المشاكل البيئية وقد أدى توسع العمران الى تقليص الغابات بالإضافة الى تركيز غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجو نتيجة زيادة استهلاك الطاقة.

-سوء التهيئة العمرانية المنجزة: عدم مراعاة المقاييس العصرية للمدن لإنجاز المرافق الضرورية بالإضافة الى غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة والريف الذي أدى الى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى مما أشكل ضغوطات على المدن.

ولمواجهة كل ما سبق قامت الجزائر بعدة مبادرات واعتبارات واستراتيجيات لحماية البيئة ولمكافحة التلوث البيئي حيث تنوعت هذه الاستراتيجية من التحسيسية الى القانونية بدءا من القانون 10/03 الصادر سنة 2013المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الى التقنية والصحية وهي سياسة متوازنة جمعت بين ما هو جمعوي وحكومي وبين ما هو افقي وعمودي على المستوى المركزي والمحلي كل حسب اختصاصاته الإقليمية و التقنية والإدارية ..وما يجدر الأثارة اليه ان الحفاظ على البيئة والتقليل من مشكل التلوث البيئي مسؤولية الجميع ولا تقع على عاتق الحكومة فقط وللتقليل منه لابد من:

-تشجيع الباحثين للذين يبتكرون برامج علمية تعالج النفايات المنزلية والصناعية.

-غرس ثقافة الوعي البيئي لدى الأجيال الصاعدة في مختلف المستويات التعليمة بدءا برسم هذا الوعي على المستوى الاسري وغرس مسؤولية الحفاظ على المحيط لدى مختلف افراد المجتمع.

-على الحكومة تشجيع المؤسسات التي تحافظ على البيئة (مثل مؤسسات إعادة رسكلة النفايات وعمليات تدوير البلاستيك) بمنحها امتيازات وتخفيض الضرائب عليها[36].

[36] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة ، العدد 26، جوان 2010.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الفصل التعرف على واقع وآفاق كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر.

رغم الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حجم هذه الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع المستوى ويبقى بعيدا عما كان، كما أن حجم هذه الاستثمارات لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد، ويبقى مشكل العقار والتدابير الخاصة بالإجراءات الإدارية والبيروقراطية يشكلان العائق الرئيسي في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

لقد قامت الجزائر وفي سبيل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز الاستثمار بحيث قامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تحافظ على الاستقرار، كما أنها هيأت جملة من القوانين تساعد في تسهيل عملية الاستثمار.

كما تواجه التنمية المستدامة في الجزائر مجموعة من التحديات إذ أن النمو الاقتصادي والتوسع الحضري فرض ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية والمهددة في بعض الحالات بالاختفاء نتيجة الإدارة غير المستدامة للموارد واختلال التوازن بين العرض والطلب وهذا بدوره انعكس على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

إن استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر كانت له دوافع جمة استدعت تقديم الدولة لجملة من الحوافز والتسهيلات والضمانات قصد كسر طرق العزلة التي وضعت منذ عشرية كاملة وإعادة تأهيلها إقليميا ودوليا من جهة وزيادة تدفقاتها الأجنبية من جهة أخرى وبالرغم من توفرها على إمكانيات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري إلا أن الطريق مازال طويلا حتى تحقق تنمية اقتصادية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمشاكل التي تعاني منها البلاد والتي دفعتها إلى تقبل الاستثمار كحل رئيسي للأزمة وكذا غياب إستراتيجية واضحة نابعة عن إرادة حقيقة في التغيير كل هذه المعوقات ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهمشة ورغم الجهود المبذولة من طرفها لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المرغوب نظرا لوجود عوائق تحول دوت تجسيد هذا الاستثمار على أرض الواقع.

ولذلك أصبحت الجزائر من الدول التي تؤمن بأن الاستثمار الأجنبي مباشرة بمثابة عامل أساسي من شأنه أن يسمح بدفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام وتسعى حاليا إلى تحقيق هذا التوجه وتجسيده في واقعها الاقتصادي الذي يعرف تغيرات إيجابية تكمن في إنعاشه وتطوره.

من خلال ما سبق وبعد عرضنا للدراسة تم التوصل إلى النتائج التي يمكن من خلالها إثبات أو نفي الفرضيات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا:

اختبار الفرضيات:

- ✓ لقد ثبت صحة الفرضية الأولى من خلال ما تقدم في الفصل الأول أين تم التعرف على أهمية الحوافز والامتيازات في جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث الحافز إمكانية تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح.
- ✓ كما تأتي الفرضية الثانية من خلال ما تقدم في الفصل الثاني أن التنمية المستدامة أصبحت محل اهتمام دولي كبير ويتطلب تحقيقها الاهتمام على نوعية الإيمان ونوعية الحياة والمحافظة على البيئة.
- ✓ الفرضية الثالثة: تثبت صحتها من خلال ما تم تقديمه في الفصل الثالث حيث تبين الأرقام والإحصائيات أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازال دون المستوى.

نتائج الدراسة:

- ✓ من خلال الدراسة تبين الدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية المستدامة ودعم مسارها وتعزيز الجهود الوطنية.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط نقل للملكية إنما نقل لتكنولوجيا وتوظيفها في البلد المضيف والمساهمة في تخفيض البطالة والرفع من الإنتاجية.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر غير قادر لوحده على تحقيق التنمية المستدامة بل لابد أن يرافق الجهود الوطنية من أجل توجيهه لخدمة مصالح البلد.
- ✓ يحتاج تحقيق هذه التنمية المستدامة إلى ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي، البيئي والاجتماعي.
- ✓ هناك تأثير واضح من الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤثرات التنمية المستدامة في الجزائر ولكن هذا التغيير يتأثر بالسلب والإيجاب بناء على حجم تدفقات استثمار أجنبي مباشر وعلى كيفية إدارة وتوجيه هذا الاستثمار بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.

التوصيات:

- ✓ العمل أكثر على تحسين صورة الجزائر وذلك من خلال تكييف التعاون مع كل الدول الأجنبية ومنح ملفات التعاون والشراكة.
- ✓ العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة.
- ✓ تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار من خلال محاربة الفساد والبيروقراطية.
- ✓ رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر بانتهاج المزيد من الإجراءات لتشيد الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني وتعزيز واقع حقوق الإنسان.

آفاق الدراسة:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد كما لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها هذه الدراسة.

وعلى هذا الأساس نقترح هذا الموضوع للدراسة: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمـــة

المصـــادر

والمراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز أبن خلدون للدراسات الائتمانية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997.
2. اتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003 .
3. حسني علي خريوش وآخرون – الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، سنة 1999 ،ص180
4. حميد الجميل، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا ،ط1 –طرابلس – ليبيا .
5. عبد السلام أبو قحف, اقتصاديات الاستثمار الدولي, المكتب العربي الحديث, الإسكندرية, الطبعة الثانية, 1991.
6. حميد الجميل، دراسات في العلاقات الإقتصادية الدولية ، أكاديمية الدراسات العليا، ط1،طرابلس، ليبيا.
7. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991.
8. ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربة الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009 .
9. طارق الحاج، علم الإقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، الأردن، 1998.
10. صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية،ط2 ،مصر،2003.
11. فليح حسن خلف, التمويل الدولي, مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع, عمان, 2004 .
12. يحي عبد الرحمن رضا، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة – سنة 1994.
13. OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999.
14. لاستثمار الاجنبي المباشر على التنميه والتنميه المستدامه في بعض الدول الاسلاميه الاستاذ الدكتور عدنان داود محمد العذاري 2016 استخدام طريقه تحويلات جونسون لتقنيه البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان لمده 1991 2010.

الرسائل الجامعية:

15. غزالي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال السبعينات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2000

16. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

17. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2009.

18. نور الدين بوسهوة، المركز القانوني للمستثمر الأجبي في القانون الدولي والجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005/2004.

19. فارس فيصل ، أهعمية الإستثمار الأجنبي في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

20. رفيق نزاري، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر تونس المغرب، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2008/2007.

المجلات:

21. بلعوج بلعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 209، العدد04.

22. جمال لطرش، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتجديدات، ، افري 2018

23. زغيب شهر زاد, الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر, العدد08 ,بسكرة, 2005

24. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1993.

25. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة ، العدد 26، جوان 2010.

26. ماجدة أبو زنط، قياس التنمية المستدامة ومعاييرها، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، الأردن، 2005 ، 1 العدد، 3 المجلد.

27. ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009 .

28. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008.

الملتقيات:

29. الجمعية العامة- البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال- قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥- -١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - 21أكتوبر 2015.

30. محمد راتول، محاربة الفساد في دول شمال إفريقيا من الواقع وكموح مكافحته، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجمل الثلاثي من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومدراس، نوفمبر 2001.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الاهداء

المقدمة العامة ..... أ

خطة البحث ..... ز

الفصل الأول:

تمهيد **8**

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر 9

المطلب الأول: تعريف الاستثمار، أهدافه، وانواعه 9

الفرع الأول: تعريف الاستثمار 9

الفرع الثاني: اهداف الاستثمار 9

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار 10

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 11

الفرع الأول: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 12

المطلب الرابع: اهداف النظريات المفسرة للاستثمار 14

المبحث الثاني: حوافز مخاطر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر 15

المطلب الأول: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر 15

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر 16

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر 16

خلاصة الفصل: **19**

الفصل الثاني:

تمهيد **20**

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة 21

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة 21

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة 22

المطلب الثالث: مبادئ واهداف التنمية المستدامة 23

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة 23

الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة 25

المطلب الرابع: ابعاد التنمية المستدامة 26
المبحث الثاني: مؤشرات متطلبات، مقومات التنمية المستدامة 28
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة..... 28
المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة..... 30
المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة 31
خلاصة الفصل..... **33**
الفصل الثالث
تمهيد..... **34**
المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 35
المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر..... 35
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 38
المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 44
المبحث الثاني: الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها 47
المطلب الاول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر 47
المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر 53
المطلب الثالث: تحديات التنمية للمستدامة في الجزائر 56
الخاتمة العامة..... 66
قائمة المصادر والمراجع..... 68